ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الرقابة الإدارية على الأملاك الوطنية الخاصة بكل أنواعها، سواءا كانت رقابة إدارية قبلية التي تمارس عن طريق شغل خاص ومجموعة من القرارات، فالشغل الخاص يكون عن طريق عقد الامتياز الذي يعد"اتفاق يتم بين الإدارة واحد الأطراف أو الشركات بمقتضاه يتعهد الملتزم بتقديم خدمة عامة للجمهور على نفقته وتحت مسؤوليته"، وكذلك عقد الإيجار يعتبر النوع الثاني من عقود شغل خاص فهو"عقد يمكن المؤجر بمقتضاه المستأجر من الانتفاع بشيء لمدة محددة مقابل بدل إيجار معلوم"، إضافة إلى العقود توجد القرارات والمتمثلة في الرخص العمرانية: رخصة البناء، رخصة التجزئة ورخصة الهدم، وكذلك الشهادات العمرانية:شهادة التعمير وشهادة التقسيم ،وقرار التخصيص فكل هذه القرارات تمارس رقابة قبلية على شغل واستغلال الأملاك الوطنية الخاصة.

أما فيما يتعلق بالرقابة البعدية فقد وضع المشرع وسائل وآليات للرقابة على أملاك الدولة الخاصة وذلك لحمايتها من الاعتداء، خولها للإدارة لضمان هذه الحماية، حيث تقوم الإدارة في مواجهة التعدي بعدة إجراءات إدارية بداية من المعاينة الميدانية للاعتداء ثم إنذار المعتدي وأخيرا توقيع عقوبات إدارية ومالية التي تهدف إلى إزالة التعدي، ونص على المراسيم المطبقة له بجملة من الضوابط والآليات هدفها الحدّ من الاستغلال الفوضوي للأراضي المعدة للبناء فنص على أدوات التعمير من أجل فرض رقابة بعدية من خلال شهادات إدارية بعدية على استعمال واستغلال الأراضي العمرانية وكذا أهم الإجراءات المخولة للإدارة في حالة معاينة المخالفات بالإضافة إلى رصد قواعد قانونية وأجهزة إدارية تسهر على حمايتها سواء في مرحلة اكتسابها أو تسييرها.